Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences

E-ISSN 2663-5836
P-ISSN 1999-5601
Original Research

Journal homepage: https://lark.uowasit.edu.iq

Vol. 18 No. 1 January 2026, pp.1214-1231

https://doi.org/10.31185/lark.4936

The Impact of Public Expenditure on Improving Living Standards and Eradicating Poverty in Light of Islamic Sharia

Lect. Inas Naji Hamad

Imam Alkadhum College / Department of Quran and Hadith Sciences

Lecwasit60@alkadhum-col.edu.iq

Received Sep 9, 2025 Revised Sep 16, 2025 Accepted **Dec**9.2025 Online Jan.1, 2026

ABSTRACT

Public spending is one of the main economic tools countries rely on to achieve sustainable development, improve individuals' standard of living, and combat poverty. It represents the means by which financial resources are directed to finance public services. This study aims to study the impact of public spending on improving the standard of living and eradicating poverty in light of Islamic law. This study analyzes the relationship between the allocation of public resources and the quality of social and economic life, focusing on the legal foundations governing spending priorities.

The study relied on a descriptive and analytical approach to demonstrate the role of public spending in supporting basic services such as education, health, and infrastructure, and its impact on reducing poverty rates and achieving social justice. It also highlights the importance of combating corruption and enhancing transparency to ensure effective spending.

Keywords: public spending, zakat, poverty, charity, spending in the way of God

تأثير الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر في ضوء الشريعة الإسلامية

م. ايناس ناجي حمد

كلية الإمام الكاظم (ع)/ قسم علوم القرآن والحديث

Lecwasit60@alkadhum-col.edu.iq

الملخص

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، فضلا عن مكافحة الفقر فهو يُمثّل الوسيلة التي يتم منها توجيه الموارد المالية نحو تمويل الخدمات العامة، يهدف هذا البحث الى دراسة تأثير الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر في ضوء الشريعة الإسلامية، من تحليل العلاقة بين توجيه الموارد العامة وجودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على الأسس الشرعية التي تحكم أوليات الإنفاق.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبيان دور الإنفاق العام في دعم الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، وأثر ذلك في تقليل معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالإضافة الى إبراز أهمية محاربة الفساد وتعزيز الشفافية لضمان فاعلية الإنفاق

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الزكاة، الفقر، الصدقات، الانفاق في سبيل الله

This work is licensed under a Creative Commons Attribution License (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) that allows others to share and adapt the material for any purpose (even commercially), in any medium with an acknowledgement of the work's authorship and initial publication in this journal.

لا يمكن عرض هذه الصورة حالياً.

المقدمة

يعُد الإنفاق العام أحد الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، فضلا عن مكافحة الفقر فهو يُمثّل الوسيلة التي يتم بها توجيه الموارد المالية نحو تمويل الخدمات العامة، تعزيز البنية التحتية، وتقديم الدعم للمحتاجين بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتزداد أهمية الإنفاق العام لكونه ليس فقط أداة اقتصادية، بل أيضًا واجبًا شرعيًّا يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، توزيع الثروة بشكل منصف، وضمان حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

الإسلام وضع نظامًا شاملًا لإدارة الموارد المالية للدولة وتوجيهها بما يخدم مصالح الأمة، وذلك عبر مؤسسات مثل الزكاة والصدقات والوقف والفيء والخراج وغيرها، والهدف من هذا النظام هو مكافحة الفقر، والحد من التفاوت الطبقي، وتعزيز التكافل الاجتماعي، فضلا عن ذلك يتجلى تأثير هذه المبادئ في توجيه الإنفاق العام بطريقة تدعم استدامة التنمية وتحافظ على التوازن بين احتياجات المجتمع المادية والروحي.

ومن أهمية هذا البحث انه يساعد في تحليل كيف يمكن للإنفاق العام أن يؤثر في الفئات الضعيفة، بتحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، وكذلك يسهم في زيادة الوعي بخصوص أهمية الانفاق بوصفه أداة لتحقق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، فضلا عن ذلك بيان كيفية توظيف الموارد العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، بما ينسجم مع مقاصد الشريعة في حفظ المال والنفس والكرامة الإنسانية.

وقد اشتملت خطة البحث ثلاثة مباحث ، ولكل مبحث عدة مطالب ، فقد تضمن المبحث الأول بيان مبادئ الشريعة الإسلامية من مثل الزكاة والصدقات والانفاق، اما المبحث الثاني فتطرقت فيه الى بيان أثر الإنفاق العام على تحسين مستوى المعيشة بتوفير الخدمات الأساسية من مثل الصحة والتعليم ، فضلا عن دعم الفئات الضعيفة، اما المبحث الثالث، بينا فيه اثر الانفاق في القضاء على مستويات الفقر بخلق بيئة عمل مناسبة، وتحسين البنية التحتية.

المبحث الأول: مبادئ الشريعة الإسلامية

المطلب الأول: الزكاة

الزكاة لغة : ((زكى: الزاء والكاف والحرف المعتل أصل يدل على نماء وزيادة؛ ويُقال: الطهارة زكاة المال؛ قال بعضهم: سُمِّيت بذلك لأنها مما يُرجى به زكاء المال، وهو زيادته ونماؤه، وهناك من يقول: سُمِّيت زكاة لأنها طهارة)) (بن فارس، 1969م، صفحة 18)

والزكاة شرعًا : هي حَقٌّ يُجْبَ فِي مَالٍ خَاصٍّ، لِطَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، وَتُسَمَّى أيضا بالصَّدَقَة؛ لِأَنَّهَا دَلِيلٌ على صِحَّةِ إِيمَانِ الشخص الذي يؤديها وَتَصْدِيقِهِ؛ و هي أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، و هي وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَسَنَدُهُ (برهان الدين، 1418ه، صفحة 2/ 291) وقال تعالى **(وَآتُوا الزَّكَاةَ)**(البقرة:43) وقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: **(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا)**(التوبة:103) ويرجع الأصل إِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ، وَهُمَا النَّمَاءُ والطهارة.

وقال تعالى ((**وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ (6)الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَوٰةَ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ**))(فصلت:6-7) ، أي لا يؤدّون الزكاة المفروضة، وهذا يُظهر دلالة على أن الكفار مخاطبون أيضًا بالشرائع، وقيل بأن المعنى هنا يشير إلى أنهم لا يطهرون أنفسهم من الشرك بإقرارهم بقول "لا إله إلا الله"، وهي بمثابة زكاة النفس ، كما أشار إلى الزكاة بمعنى التطهير في قوله" :خيرًا منه زكاة (الطبرسي، 1415هـ، صفحة ج9/ص8)

عن رفاعة بن موسى بأنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: ما فرض الله تعالى على هذه الأمة شيئا أشد عليهم من الزكاة وفيها تهلك عامتهم (الكليني، 1365ه، صفحة ج3/ص497).

والزكاة هي احد فرائض الإسلام، وتهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية و التخفيف من الفقر و الحاجة الاجتماعية، كما انها تعمل على تحقيق التوازن في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع .

كما إن الاسلام يفرض العمل على كل قادر، كذلك يفرض على رأس المال أن يعمل لخدمة الامة وينذر صاحبه بأشد العذاب أن هو تخلف بماله، فقوله تعالى (**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ و الفضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ**) (التوبة: 34) أي الذين يكنزون هم لا يسذهمون فقط في ركود الاقتصاد وإلحاق الضرر بالمجتمع، بل إن أفعالهم تتعارض مع الفلسفة التي نشأ عليها مفهوم النقد واختراعه، فالآية موضوع النقاش تحرّم اكتناز الأموال والثروات بوضوح، وتدعو المسلمين إلى إنفاق أموالهم في سبيل الله، بما يحقق النفع للبشرية، مع تجنب احتكارها أو تخزينها بعيدًا عن حركة السوق. وإلا فليتوقعوا" عذابًا أليمًا."هذا العذاب الأليم لا يقتصر على عقاب الآخرة، بل يشمل العقوبة في الحياة الدنيا أيضًا بسبب تأثيرهم السلبي في الاقتصاد وخلق فجوة طبقية بين الأغنياء والفقر (الشيرازي، 2013م، صفحة ج6/ 34)

وقوله ايضًا (**وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ و الأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**)(ال عمران: 180) المقصود بهذه الآية هو تخصيص الذين يخصصون جزءًا معلومًا من أموالهم حقًّا للمحتاجين والمحرومين، كما يتضح من قوله تعالى دون انقطاع ((**بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)) المعنى الظاهر هنا يشير إلى أن أطواق النار في يوم القيامة ستلتف حول أعناق الذين يمنعون أداء الزكوات والخُمس للفقراء، سواء أكانوا من أصحاب الأموال الذين أُنيط هذا التكليف بهم أو الذين يستلمون هذه الحقوق الإلهية ويحتجزونها عن مستحقيها . وبهذا يتجلى أن (**وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**)(الحديد:10)، أي إن الأرزاق والخيرات كلها ملك لله وحده، وقد وزعها على خلقه بالتساوي رحمة وعدلًا (مغنية، 1983م، صفحة 93)

كما يفرض الزكاة لتطهير المال واخراجه للعمل، فتكون الزكاة أساسا للتكافل الاجتماعي اولًا، كما تكون حافزًا للأموال المشاركة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وفي تحقيق أهدافه، وتضع الشريعة الإسلامية ضوابط لحركة المال، ولا يسمح لقوة المال بالطغيان و الاطمئنان بلا حساب، فقوله تعالى (**كَلَّا إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ**)(العلق: 6-7) ، أي ان الانسان اذا استغنى فقد يكفر ويطغى وينكر ان لله تعالى الرجعى (البحراني، 1415هـ، صفحة ج5/ص697)

وفي الدول الإسلامية، يدفع الأثرياء الزكاة للمؤسسات العامة لتحسين مستويات المعيشة وظروف الفقراء وجميع أولئك الذين ليس لديهم وسائل كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية (مثل الغذاء و الملابس و الملبس والسكن و العلاج) وما إلى ذلك، وهذا ما يسمى بالنصاب (أي الحد الأدنى من الدخل السنوي الكافي لتغطية النفقات الأساسية) ، ويشجع الإسلام مختلف المناهج لبناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية من طريق القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل الكافية، و الحد من عدم المساواة بالتوزيع الصارم للثروة وتجنب الأنشطة الاقتصادية غير القانونية، كالتملك بواسطة النهب والغصب والغش و الرشوة وكنز الأموال والسرقة واختلاس الأموال و الممتلكات و التبذير و الربا (براهيمي، 1997م، صفحة 34)

2. الصدقات

الصدقة لغة : وهي من الأصل صَدَقَ، والتي تعني القوة في القول أو غيره، ومن ذلك أخذ الصّدق لقوّته في نفسه، بحيث تدل على الصدق وأخذت منه (بن فارس، 1969م، صفحة 339).

الصدقة اصطلاحًا: هي العطيّة التي يبتغي بها الإنسان مثوبة من الله تعالى، وقد قيل أيضًا: ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة كالزكاة، لكنّ الصّدقة في الأصل تقال للمتطوّع به، والزّكاة للواجب (مجموعة من المؤلفين، صفحة ج6/ ص 2518)

وتعد الصدقة هي إحدى القيم الإسلامية العميقة والممارسات الإنسانية المؤثرة في تعزيز التكافل والرعاية داخل المجتمع . وتُمثل وسيلة فعّالة لتخفيف معاناة المحتاجين ودعمهم، كما تعكس قيم التعاون والإيثار التي تُعد جوهر التضامن الاجتماعي ، وتُعرف الصدقة بأنها تقديم العطاء للمحتاجين والفقراء دون تحديد هوية المستفيد، وهي تمثل مصدرًا طوعيًّا يُسهم بمساعدة المحرومين ، إلا أنه قد يتم تحويلها إلى شكل إلزامي من قبل الدولة عندما تكون عائدات الزكاة غير كافية لمعالجة الفقر وتؤكد النصوص القرآنية على حق

السلطات العامة في فرض الضرائب على الأغنياء عند الضرورة، فضلا عن الزكاة، وذلك انسجامًا مع مبادئ الإسلام التي ترفض أن تُكدَّس الثروات على حساب الطبقات الأقل حظًا والتي تعاني الفقر والبؤس ، ويشير القرآن الكريم إلى إمكانية استحداث مصادر مالية تُستقطع من أموال الأغنياء لصالح المجتمع، ضمانًا لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي (براهيمي، 1997م، صفحة 34)

وقال تعالى **((يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)) (البقرة: 276)**

وقوله تعالى **((انَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))** (التوبة:60)

وكذلك نجد أهمية الصدقات في روايات اهل البيت (عليهم السلام) ، فقد روي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) :صدقة السر تطفئ غضب الرب (الكليني، 1365ه، صفحة 7)

وعن الإمام الصادق "عليه السلام": لا تتصدق على أعين الناس ليزكوك، فإنك إن فعلت ذلك فقد استوفيت أجرك، ولكن إذا أعطيت بيمينك فلا تطلع عليها شمالك، فإن الذي تتصدق له سرا يجزيك علانية (المجلسي، 1983م، صفحة ج75/ص 284)

لذا فالصدقات : هي المال او المساعدة التي تعطى للفقراء والمحتاجين تطوعًا دون انتظار مقابل بهدف تحقيق الخير ومساعدة المحتاجين، ولها أهمية كبيرة في الإسلام من حيث تطهير النفس من البخل والطمع، وكذلك تعد وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع، فضلا عن ذلك تعمل على رفع مستوى المعيشة للفقراء والمحتاجين.

وللصدقات تأثير كبير على المجتمع بتلبية احتياجات الفقراء وتخفيف حدة الفقر، وتستخدم في تمويل الرعاية الصحية والتعليم للفئات المحتاجة، وكذلك تعزز من قيم العطاء والإحسان في المجتمع.

3. الانفاق في سبيل الله

1. **النفقة لغة** : (النون و الفاء و القاف اصلان صحيحان يدل احدهما على انقطاع شيءٍ وذهابه، و الآخر على إخفاء شيءٍ وإغماضه، ومتى حصل الكلام فيهما تقاربا: فالأول: نفقت الدابة نفوقًا، ماتت، ونفق السعر نفاقًا؛ وذلك لأنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وأنفقوا: نفقت سوقهم، و النفقة لأنها تمضي لوجهها، و الآخر: النفق: سرب في الارض له مخلص الى مكان، و النفق: المسلك النافذ الذي يمكن الخروج منه) (بن فارس، 1969م، صفحة 454)

2. الانفاق اصطلاحًا: (هو كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال، فإذا صرف في جهة صار مضافًا الى الخارج من بيت المال سواء خرج من حرزه أم لم يخرج ؛ لأن ما صار الى عمال المسلمين أو خرج من أيديهم فحكم بيت المال جار عليه) (الماوردي، صفحة 315)

وقيل: هو (مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) (عبد المجيد، 2005م، صفحة 173)

والنفقات العامة: هي مجموع الانفاق العام الذي تقوم به الحكومة سواء كان الغرض منه اشباع الحاجات العامة أو اقامة المشروعات ذات النفع الاجتماعي العام او التي تسهم بتخفيف العبء عن كاهل المواطنين من الفقراء أو محدودي الدخل. (مصطفى و السيد، 1989م، صفحة 48)

اما الإنفاق الحكومي فهو ما تقدمه الحكومة من مساعدات، فضلا عن النفقات المتعلقة بالبنية التحتية، وما يُخصص لدعم المناخ الاستثماري العام. يُعد كل ما تنفقه الحكومة لتقديم خدمات مجانية للشعب إنفاقًا حكوميًا. يمكن تمويل هذا الإنفاق من طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي (حمد، حسنى، و كريمي، دور الانفاق العام في القضاء على الفقر من منظور القرآن الكريم والروايات، 2024، صفحة 184) .

المبحث الثاني: أثر الأنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة

المطلب الأول: توفير الخدمات الأساسية

يعد الإنفاق العام من الوسائل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يركز على توفير الدعم المالي والخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم والصحة والإسكان لمن هم بحاجة إليها، فضلا عن ذلك، يشمل الإنفاق تقديم المساعدات المالية، والإعانات الغذائية، وتنفيذ برامج الضمان الاجتماعي المخصصة لدعم الفئات الفقيرة بشكل مباشر، ويؤدي هذا الدور الحيوي أيضًا دورًا كبيرًا في مكافحة الفقر من منظور القرآن الكريم والروايات، إذ يؤكد على أهمية العطاء ومساندة المحتاجين بوصفه وسيلة لبناء مجتمع عادل ومتماسك يمكنه مواجهة التحديات الاجتماعية وذلك بالقضايا الاتية :

1. الصحة

يُعد الإنفاق العام أداة أساسية تعتمد عليها الحكومات لتعزيز وتطوير البنية التحتية الصحية، التي تؤدي دورًا محوريًّا في رفع مستوى جودة الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين، ويتطلب تحسين البنية التحتية الصحية استثمارات مستدامة تتيح تقديم خدمات صحية متقدمة، مما يسهم بخفض معدلات انتشار الأمراض، إلى جانب ذلك يعزز الإنفاق العام في هذا القطاع من كفاءة النظام الصحي في مواجهة الأزمات الصحية العامة التي قد تواجه المجتمع، وتتجلى أهمية ودور الإنفاق العام في إنشاء وتطوير البنية التحتية الصحية بالاتي :

إنشاء المراكز الطبية العامة

يؤدي الإنفاق العام دورًا بارزًا ومهمًّا في رعاية وتنظيم ودعم العمل المؤسساتي بشكل عام والمؤسسات الصحية والطبية بشكل خاص؛ لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الناس ومعيشتهم، بحيث يساعد الانفاق العام الذي تقوم به البلدان على توفير المستلزمات الصحية الضرورية وتقديمها بشكل مجاني أو مدعوم للمواطنين، فضلًا عن توفير الأجهزة و المستلزمات الحديثة التي لا يمكن للمواطن البسيط الحصول عليها؛ لأن متابعة التطورات الحديثة ومتابعة إنتاج الشركات الطبية والصحية ومتابعة الأبحاث العملية بحاجة إلى عمل ودعم مؤسساتي كبير، فالمواطن يبقى بحاجة إلى الدعم والرعاية الحكومية من طريق الإنفاق على المؤسسات الصحية وتوفير الرعاية الطبية له.

فإن الإنفاق العام على القطاع الصحي من أهم أدوات السياسية المالية للبلدان والتي يتم توفيرها لعامة الناس لغرض اشباع حاجاتهم من توفير الرعاية الصحية لهم، لذا فقد يعكس الانفاق العام على القطاع الصحي وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين مدى فاعلية الحكومات في تقديم الخدمات للمواطنين؛ لأن الرعاية الصحية من أهم مرتكزات العيش وهي من أهم مقومات الحياة التي لا يمكن أن يستغني عنها الإنسان، فلو فرضنا أن حجم الانفاق العام لبلدٍ ما لا يغطي جميع القطاعات في هذا البلد، فإن القطاع الصحي والطبي يمتلك أولوية وأهمية كبيرة عن سائر القطاعات داخل البلد، وذلك لأن القطاع الصحي له علاقة بحياة الإنسان وصحته ودعم هذا القطاع لا يمكن الاستغناء عنه، وبالخصوص دعم العوائل الفقيرة و المتعففة لغرض شمولهم بالرعاية الصحية.

ويمثل مفهوم الإنفاق الصحي الحكومي من المفاهيم المهمة في الوقت الحاضر لما لها دور كبير في الحياة التي يعيشها الإنسان داخل المجتمعات، و هي الركيزة الاساسية التي تؤمن حياة الناس بحيث تعتمد عليها الحكومات عند رسم سياستها المالية، ويعكس الإنفاق الصحي الحكومي إجمالي الإنفاق على الوقاية و التأهب وإعادة التأهيل و الرعاية، بما في ذلك الأنشطة السكانية والتغذية وبرامج الطوارئ لتحسين صحة الفرد والسكان (اعمال مائدة مستديرة، 2009م، صفحة 9)

يقدم خبراء الحسابات القومية وصفًا شاملًا لمصادر وقنوات الإنفاق في مجال القطاع الصحي للبلدان بحيث أنه يتضمن ذلك تحليلًا لإجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية، ويشمل الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص وإجمالي الإنفاق، يمثل الإنفاق الحكومي الإنفاق المخصص من الخزانة الوطنية للخدمات الصحية و الرعاية الصحية، ومن ثمّ فهو يمثل نسبة من الميزانية العامة السنوية، بينما يشمل الإنفاق الخاص الفقرات التالية أدناه (اعمال مائدة مستديرة، 2009م، صفحة 8)

1 – الإنفاق الخاص المباشر.

2 – جزء من أقساط التأمين الخاص أو العام.

3 – أقساط التأمين الإضافية.

4 – رسوم الخدمات الصحية العامة أو الخاصة.

5 – النفقات الطبية المدفوعة بشكل مباشر.

ويعد الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة من المهام الرئيسة التي تقوم بها أغلب البلدان وهي من مكونات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، و هي أحد مكونات الإنفاق على رأس المال البشري بحيث أن السلع والخدمات الصحية تكلف الدول تكاليف باهظة مقارنة بالسلع والخدمات الأخرى، بحيث لا يمكن للطبقات الفقيرة و الأسر ذات الدخل المنخفض تحمل هذه التكاليف، لذا فإن التمويل و الإنفاق الحكومي لقطاع الصحة يمثل حالة من الرفاه الجسدي و العقلي و الاجتماعي وليس مجرد غياب المرض و العجز، و من أسباب التمويل الحكومي العام للخدمات الصحية هي: (صادق ومسلم، 2022، صفحة 168)

-ارتفاع تكاليف الحصول على العلاج و المستلزمات الطبية بسبب التطور و التقدم الطبي، فضلًا عن ارتفاع الأجهزة و المعدات الخاصة بالطب وارتفاع العمليات و الأدوية وارتفاع أجور القوى العاملة في مجال الطب.

- يمثل العلاج و الرعاية الطبية من أهم حقوق الإنسان الأساسية، بحيث لا يمكن أن يحرم المريض من العلاج بسبب قلة الأموال اللازمة عند المريض أو قد يؤدي شراء هذه العلاجات إلى إفقار المريض.

ويعد حصول المواطنين على خدمات الرعاية الصحية داخل المجتمع هدفًا أساسيًّا لأي مجتمع، بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي القائم أيًّا كان المجتمع وأيًّا كانت طبيعة نظامه الاقتصادي، فهو هدف أساسي لدى أغلب البلدان ولذلك فإن الإنفاق على الصحة هو الجزء الأهم من الإنفاق العام بحيث يستحوذ على حصة كبيرة من الطلب الكلي و الناتج القومي، إذ يصل إلى أكثر من 35% منه، ويُعد تحديد اتجاه الإنفاق العام وتحديد أولوياته مسألة مهمة في التأثير على مسار النمو، و من الواضح أنه يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى قسمين : الإنفاق الاستثماري، الذي له تأثير مباشر في الاقتصاد من طريق زيادة القدرة الإنتاجية، و الإنفاق الاستهلاكي، ويؤثر بشكل غير مباشر في صحة العاملين بزيادة إنتاجية العاملين وزيادة الناتج أو الدخل (العراقين، 2005، صفحة 25)

لذا فإن من أولويات الإنفاق العام على قطاع الصحة هو إنشاء مراكز طبية عامة وامداد المواطنين بالمياه و الأغذية الصحية و المناسبة لجميع فئات المجتمع، ومنع بعض الأغذية والأطعمة التي لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع أو منع الأطعمة الضارة، ويجب أن يكون للمؤسسات الصحية رقابة مباشرة على واردات البلد من السلع من المواد الغذائية، و هي تهدف إلى تعزيز نظم الرعاية الصحية وضمان الاتساق بين تلك النظم و البرامج ذات الأولوية (مثل تلك التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية و الملاريا والسل و التغذية و الرعاية الصحية (الإنجابية)، وإن تعزيز النظم الصحية يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من الفقر الناجم عن كوارث الأمراض (البنك الدولي، 2007، صفحة 14) و من أبرز التدابير التي يجب على الدول أخذها بنظر الحسبان هي:

- تحسين قياس ونتائج الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة.
- الوقاية من الفقر الناجم عن الأمراض بتحسين الحماية الاقتصادية.
- دعم ومساهمة الرعاية الصحية الجيدة وسياسات النظام الصحي السليم في النمو الاقتصادي.
- تحسين الإدارة العامة و المساءلة والشفافية في القطاع الصحي.

إن الدين الإسلامي وضع الحلول لجميع المشكلات التي يعاني منها المجتمع (حمد و عبيد، دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الافكار الالحادية، 2024) ، لذلك تركز الاستراتيجية الصحية على مفهوم الصحة بدلًا من المرض، وينصبّ التركيز الرئيسي على الرعاية الصحية بوصفها أداة عالية المردود لتنفيذ الخدمات الصحية الأساسية، وطرق تقييمها، والطرق والوسائل اللازمة لتلبيتها بشكل دائم، و من ثم كفاءة النظام الصحي و التوزيع العادل للخدمات، إلى جانب إنشاء آلية لتنظيم ترتيب أولويات الإنفاق على الصحة العامة في مجال الصحة العامة، وفي الممارسة العملية، تقصر الرعاية الصحية العامة عن تلبية احتياجات الرعاية الصحية مثل مواجهة انتشار

الأمراض و الرقابة على الأغذية وغيرها؛ وذلك لأنّ هذا الإشباع يتحقق أساسًا من توفير الغذاء الكافي والسكن الملائم و الملبس ومياه الشرب والصرف الصحي وما إلى ذلك، قد يتم اتخاذ التدابير المتخذة في المجالات ذات الصلة خارج القطاع الصحي أكثر فعالية، وإن توجيه الإنفاق العام من خلال قطاع المعونة لتلبية الاحتياجات الأساسية يمكن أن يحقق النجاح في قطاع الصحة وكفاءته، ويمكن تحقيق النجاح في قطاع الصحة وكفاءة أدائه.

2. التعليم

للإنفاق العام دور محوري في تعزيز قدرات الافراد والمجتمعات، والتعليم هو أساس التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وتسهم البنية التحتية التعليمية الجيدة بتحسين جودة التعليم المقدم، مما يؤدي الى تخريج اجيال مؤهلة تسهم بدفع عجلة التنمية، ويعزز من الهوية الوطنية، ويزيد من الوعي الثقافي بين الافراد.

وقد اهتمت دول العالم اهتماما كبيرا في قطاع التعليم ولاسيما الدول المتقدمة نظرا لأهميته في اعداد الطاقات البشرية وتطوير رأس المال البشري والذي يمثل المحرك الاساسي للتنمية البشرية، ومن المدخلات الرئيسية لأي نظام تعليمي هو الانفاق على قطاع التعليم، لتدعيمه بالقوة الشرائية التي تمكنه من الحصول على الموارد البشرية الضرورية و المواكبة من اجل سير العملية التعليمية بشكلها الصحيح (العصفور، 2011، صفحة 27)

وعرف الانفاق الحكومي على قطاع التعليم بأنه: تلك المبالغ المالية التي خصصتها الحكومة بصفتها جزءا من الموازنة العامة للدولة، وتتحمل الدولة جميع النفقات الخاصة بالمستلزمات والأدوات والخدمات المتعلقة بالعملية التعليمية بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من طريق توفير فرص تعليم لجميع افراد المجتمع بغض النظر عن المستوى الاجتماعي (احمد و مراد، 2023م، صفحة 23)

ويعرف أيضًا: بأنه الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال ومصادر التمويل الأخرى و المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الانشطة في مدة زمنية محددة، ويتضح من ذلك أن الإنفاق العام على التعليم يشمل كل ما يتم انفاقه من قبل النظام الاقتصادي في صورة الأموال السائلة أو من المساعدات العينية التي تنفق بشكل مقصود لغرض توفير الخدمات التعليمية لعامة الناس، ويؤكد المتخصصون هنا أنه كلما زاد حجم الإنفاق العام على التعليم انعكس على كفاءة وجودة التعليم، وخصوصًا إذا تم توجيه تلك الأموال بشكل مناسب لتغطية النفقات الضرورية والتي ترفع من طبيعة التعليم في البلد، فضلًا عن الاعتماد على الدراسات و الأبحاث التي تشخص مكامن الضعف في هذا القطاع (فتحي، 2012م، صفحة 20)

يعد الانفاق على قطاع التعليم استثمار في رأس المال البشري والذي يسهم بتحقيق التنمية الاقتصادية و التطور، إذ لا يمكن تخيل استمرار اي منظومة تعليمية من دون تخصيصات مالية تغطي احتياجاتها وتضمن استمرارها (سلمان و كاظم، 1996م، صفحة 759)

وتسعى البلدان الى تطوير القطاع التعليمي و التربوي من تصحيح بعض الثغرات و الاختلالات ووضع الخطط و المعالجة اللازمة لتحسين مستوى قطاع التعليم و الارتقاء به، لما له من دور مهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاس التنمية، لذلك اصبح مجال التمويل من الامور المهمة جدًا في العملية التعليمية وتحقيق اهدافها المنشودة من جهة، وتحقيق المنافع الاجتماعية و الاقتصادية من جهة اخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط في الجانب التعليمي على نمط وكيفية التمويل التعليمي، ويحظى قطاع التربية و التعليم بجزء مهم من المخصصات المالية في الموازنات الحكومية العامة (احمد و مراد، 2023م، صفحة 23) وهناك بعض المؤشرات الخاصة بقياس الإنفاق العام على التعليم، و من هذه المؤشرات هي: (حمادي، 2000، صفحة 237)

- انفاق الدولة العام على قطاع التعليم.
- مستوى معرفة اعداد الطلبة الفعليين الموجودين في هذا القطاع.
- حصة الانفاق على مجالات التعليم من النتاج الاجمالي المحلي وكذلك الى مخرجات التعليم.
- وصول الطلبة الى مرحلة التخرج.

ووردت في الشريعة الإسلامية الكثير من النصوص القرآنية و الروايات التي تحث على طلب العلم و التعلم ومنها:

قال تعالى **(ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ، ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ، ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ، عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ)**(العلق:1-5) أمر الله تعالى نبيه محمد (صلى الله عليه واله) ان يقرأ باسم ربه وأن يدعوه بأسمائه الحسنى وان يبلغ قومه بأنه الرب الاكرم الذي يثيبك على عملك بما يقتضيه كرمه، ويقويك ويعينك على حفظ القران(الذي علم بالقلم) أي علم الكاتب ان يكتب بالقلم، وعلم الانسان البيان بالقلم، او علم الكتابة بالقلم، وامتن على خلقه بما علمهم من كيفية الكتابة بالقلم، لما في ذلك من كثرة الانتفاع فيما يتعلق بالدين والدنيا (الطبرسي، 1415هـ، صفحة 399)

وقال تعالى **(قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ)**(الزمر:9)

وقال تعالى (أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ)(المجادلة:11) أي ان الله يرفع درجات العباد الصالحين، وحتى بين النبين فقد فضل الله بعضهم على بعض بسبب اجتيازهم للأمتحان و الاختبار أكثر من غيرهم، فأخلصوا لله بمراتب اعلى وأفضل وتلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض (الشيرازي، 2013م، صفحة 219)

وقال **تعالى (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ و الملائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ)**(ال عمران: 18) وقيل: شهد الله، وشهد الملائكة، وشهد اولو العلم انه لا اله الا الله قائما بالقسط، و القسط: أي العدل الذي قامت به السموات و الأرض، وأولو العلم: أي العلماء المؤمنين (الطبرسي، 1415هـ، صفحة 285)

وفي السنة النبوية وردت الكثير من الروايات التي تؤكد على فضل واهمية العلم ومنها:

قال الإمام علي (عليه السلام) قوام الدين بأربعة: بعالم ناطق مستعمل له، وبغني لا يبخل بفضله على أهل دين الله، وبفقير لا يبيع آخرته بدنياه ، وبجاهل لا يتكبر عن طلب العلم ، فإذا اكتتم العالم علمه، وبخل الغني بأمواله، وباع الفقير آخرته بدنياه، واستكبر الجاهل عن طلب العلم، رجعت الدنيا على تراثها قهقري ولا تغرنكم كثرة المساجد، وأجساد قوم مختلفة. قيل: يا أمير المؤمنين كيف العيش في ذلك الزمان؟

فقال: خالطوهم بالبرانية يعني في الظاهر، وخالفوهم في الباطن، للمرء ما اكتسب، و هو مع من أحب، وانتظروا مع ذلك الفرج من الله سبحانه وتعالى (العلامة المجلسي، صفحة 176)

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): الشاخص في طلب العلم كالمجاهد في سبيل الله، إن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة (الحر العاملي، 1414هـ، صفحة 27)

المطلب الثاني : دعم الفئات الضعيفة

يعمل التشريع الإسلامي على حل جميع المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في مختلف مجالات الحياة، وكل ما يرتبط بحياة الفرد و التي تؤثر في معيشته، ولقد حرص الإسلام على توفير الحياة الكريمة لكل فرد مهما كان جنسه ومهما كان دينه، وقال تعالى (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (الاسراء 70) وقال تعالى **(يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)**(الحجرات 13)، وإن من واجب الدولة في النظام الإسلامي ضمان معيشة الأفراد وحماية حقوقهم، و هي بذلك تتبع إحدى هذه الطرق الثلاثة، أولها: أن توفر لهم عملًا يرتزقون به إلى حد الكفاية. ثانيها: أن تضمن معيشتهم الأساسية في حالة عدم وجود فرص العمل. ثالثها: أن تنشئ لهم هيئات ومراكز ومؤسسات متخصصة لاستحداث مختلف الأعمال في الزراعة والصناعة والأعمال التجارية. وكل هذه الطرق التي تهدف إلى ضمان معيشة الأفراد يمكن إيجادها ضمن حدود الدولة والنظام الاجتماعي؛ لأن الأرض بكل خيراتها لا تبخل على الإنسان بعمل، وان العقل البشري بطاقته الجبارة ويفتح آفاقًا واسعة لتطوير مصادر الغذاء في البر و البحار و المحيطات و الأنهار.

ويسعى الانفاق العام الذي تقوم به الحكومات إلى ضمان حق الأسر في العيش الكريم من توفير بعض الأموال التي تساعد تلك العوائل على مستلزمات الضرورية في الحياة، بحيث توفر برامج الحماية الاجتماعية، فضلا عن مجموعة من الاجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة حياة الأفراد و الأسر بتوفير تأمين اجتماعي وتكافل اجتماعي وغيرها من البرامج التي توفر دخلًا إضافيًا للأسر الفقيرة الذي يساعد على تحسين مستوى معيشتها، وتوفير الحماية من المخاطر و المحن على مدى الحياة، ويأتي ذلك عبر المساعدات المالية و الأنفاق العام الذي تقوم به الدول والذي تهدف به إلى دعم العوائل الفقيرة و الأسر المحتاجة بحيث تمكنهم من الاندماج داخل المجتمعات، وتقدم تلك المساعدات على شكل مساعدات اجتماعية و المتمثلة بمساعدة الأفراد بمخصصات مالية مباشرة لمواجهة هشاشة وانخفاض الدخل لدى الأفراد، بينما هناك بعض خدمات التأمين الاجتماعي والذي يتجلى في حماية الفئات الفقيرة من مخاطر الشيخوخة أو المرض أو الإعاقة أو البطالة (اسماعيل أيت باسو واخرون، 2021، صفحة 270)

ويشير الإنفاق العام إلى جميع النفقات التي يجب على الشخص إنفاقها لتلبية الاحتياجات الضرورية من طعام وملبس وسكن وانتقال، ويتم تحديد مقدارها بحسب احتياجات كل شخص وزمانه ومكانه وظروفه الشخصية ومدى المعيار الحالي المعيشة، وأساس هذه النفقات هو قدرة الموظفين على القيام بهذه النفقات ثم حاجة من يستحقها إلى هذه النفقات، فالإسلام يفرض الدعم على المعالين الذين هم المعيلون من طريق الالتزام و القرار برفع النفقة، ووجوب إعالة العائل يكون العائل الفقير فقيرا حتى الفرج ، ويفرض مؤقتا على أقرب وأعز أقاربه وإذا لم يمكن إعالة العائل تنتقل مسؤولية النفقة إلى الولي ، أي الخزانة (السعيد، 1966، صفحة 178)

وللإنفاق العام دور كبير في تحسين مستوى المعيشة للأسر الفقيرة، وذلك من العديد من الآليات والبرامج التي تهدف الى دعم هذه الأسر وتحسين أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية، ومن اهم البرامج التي تنفذها الحكومة و التي تساعد على توفير دخل اضافي للأسر الفقيرة وبالتالي يساعد على تحسين مستوى المعيشة ، وهي من طريق توفير برامج إعانات نقدية موجهة للأسر الفقيرة من مثل الضمان الاجتماعي و التكافل الاجتماعي وغيرها من البرامج، إذ توفر دخلًا إضافيًا للأسر الفقيرة و التي تساعد في تحسين مستوى معيشتها.

والضمان الاجتماعي هو النظام الذي يعمل لضمان معيشة الأفراد في حده الادنى المعقول، من طريق تأمين العمل له، وحماية قدرته عليه، وتعويضه عن دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لأسباب خارجة عن الإرادة، وتغطية النفقات الاستثنائية التي تترتب على الأمراض أو الاصابة أو العجز أو الوفاة وغيرها من النفقات والأعباء العائلية (عبد اللطيف، 1986، صفحة 10)

فضلا عن ذلك تنفذ الحكومات برامج لتمكين الأسر الفقيرة اقتصاديًا مثل برامج التدريب والتأهيل المهني، وتعد قضية تمكين الفقراء من أهم القضايا في المجتمع، فهي ليست قضية الحكومة أو القطاع الخاص، بل قضية جميع الفئات والطبقات، بما في ذلك الفقراء كونه مهما للغاية ؛ لأنه يساعد على الوصول إلى الفئات الضعيفة وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات التي يحتاجونها من تعزيز مشاركة ومساهمة مؤسسات المجتمع المدني.

ويساعد التمكين الاقتصادي الفقراء للوصول إلى الموارد الإنتاجية، مما يسمح لهم بزيادة دخلهم و الحصول على السلع والخدمات اللازمة، ويهدف التمكين الاقتصادي أيضًا إلى خفض معدلات الفقر، ومساعدة الفقراء في الوصول إلى الدعم المجتمعي والمادي، وتحسين العلاقات الاجتماعية، واكتساب المزيد من الدعم الذاتي، والثقة والشعور بقيمة الذات وزيادة الاستقلالية لمواجهة المواقف الصعبة، وتنمية القدرات، وزيادة الوعي و المشاركة، وزيادة الفهم ، و القضاء على عدم المساواة و التمييز، وتحسين مستويات الخدمة، و التأثير على سياسة المجتمع، وإعادة تنظيم المؤسسات الاجتماعية (لبنى، صفحة 148)

ومن اهداف التمكين الاقتصادي هو تدريب ورفع قدرات الفقراء وإبراز دورهم بصفتهم أعضاء فعالين في تحقيق المساواة ودفع عجلة التنمية، لذلك نجد أن تنمية القدرات الاقتصادية والصحية والتعليمية للفقراء أصبح مطلبا قوميا ويصبح الارتفاع بمستوى أدائها من أجل النهوض بالمجتمع، ويعد تمكين وتقوية الفقراء من أهم الأهداف التي تسعى الخدمة الاجتماعية إلى تحقيقها، و التي تشير إلى (عملية مساعدة الأفراد و الأسر والجماعات و التنظيمات و المجتمعات على زيادة قدراتهم الشخصية و الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية).

كما أن الثالث الاقتصادي يركز على مساعدة أفراد المجتمع الضعفاء و الفقراء للوصول إلى الموارد التي يحتاجونها، ومساعدتهم في الحصول على المعلومات و المهارات المطلوبة ليصبحوا قادرين على العمل المستقل، و الاعتماد على النفس لتحقيق التغيير، وتركز استراتيجيات التمكين الاقتصادي على مساعدة الفقراء بتأمين وصولهم إلى الموارد والخدمات التي يحتاجونها، وعلى المشاركة في مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم وكذلك الحصول على المعلومات وتعلم المهارات التي يحتاجون إليها و التي تحقق لهم الاستقلالية في عملهم (منال ، 2001، صفحة 1906)

المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام في القضاء على الفقر

يعد الانفاق العام أداة فعالة في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، بشرط ان يكون موجهًا بشكل صحيح ويستهدف الفئات الأكثر احتياجًا بالآتي :

المطلب الأول: خلق فرص العمل

يراد بالعمل القدرة على الإنتاج واعتباره العامل الأساسي في نشأة وتأسيس الحضارة البشرية (الزري، 1998م، صفحة 16)

أو هو الوسيلة الطبيعية التي نحصل بوساطتها على ما نحتاج إليه في حياتنا المادية والمعنوية ، ويعد العمل كل جهد مشروع يبذله الإنسان، ويعود عليه وعلى غيره بالخير و الفائدة والمنفعة، سواء أكان هذا الجهد جسميًّا كالحرف اليدوية أم فكريًّا كالتربية و التعليم و القضاء (فاخر، 1974، صفحة 345).

ويراد به (التشغيل) والتشغيل: هو تنظيم التوظيف أو العمل الكامل و الاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112) عام 1994، التشغيل بأفق واسع بحيث ركز مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في النمو الاقتصادي وعلى ضمان العمل، لكل فرد راغب فيه، وأن يكون العمل منتجًا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب وتشغيل فيه هذه المؤهلات (زيادة ، 2017، صفحة 326)

لذا يتعلق توفير العمل بإيجاد وظائف شاغرة وتقديمها للأفراد مما يساعدهم على الحصول على دخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فهو يركز على الجوانب الاقتصادية والعملية لخلق وظائف، وذلك من دعم الشركات وتشجيع الاستثمارات وتطوير مهارات القوى العاملة.

وقد مجد الدين الإسلامي العمل ورفع قيمته بشكل كبير وحث المؤمنين على العمل وجعله فريضه من فرائضه ؛ لأن فيه بناء لكرامة الإنسان وإصلاح للمجتمع بشكل عام، والذي يتأمل في سيرة الأنبياء (عليهم السلام) يجدهم قد مارسوا العمل وحثوا عليه وهم أفضل الخلق وأصفياء الخالق، وهذا يشير إلى شرف وأهمية العمل في حياة الإنسان و المجتمع، لذا نجد الأنبياء قد اهتموا كثيرا بالعمل على الرغم من أهمية وثقل النبوة التي تكلفوا بها لكنهم لم يهملوا العمل ولم ينتظروا احسانًا أو معروفًا من الآخرين عن الأعمال التي قاموا بها، فالله سبحانه وتعالى يعلم بالقلوب و هو من أمرهم بالعمل وفقًا للسنة الإلهية حتى تكون هناك ديمومة للحياة في هذا الكون، فقد مارس الأنبياء الأعمال والمهن المختلفة لكي يوصلوا رسالة مفادها نبذ الاتكالية و البطالة في المجتمعات (الشهراني، 2022، صفحة 335) وقال تعالى **(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)**(المزمل:20) ، فالإسلام يحث على العمل وليس جائزًا القعود عن العمل بالنسبة للقادرين عليه، ولقد نادى النبي محمد (صلى الله عليه واله) بين الناس مخاطبًا القادرين على العمل فحثهم على العمل عبادة، وعليكم بطلب العمل أي بمعنى طلب الرزق، وقال (عليه السلام): ليس منا من لا يرى دنياه لاخرته ولا اخرته لدنياه، روي عنه (عليه السلام) أنه قال: أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لاخرتك كأنك تموت غدا (الصدوق، 1403ه، صفحة 156)

وهناك الكثير من الاحاديث المروية عن النبي (صلى الله عليه واله) تحث على العمل وتنهي عن الكسب من طريق السؤال، وقال النبي(صلى الله عليه واله): (ان الله عز وجل يحب المحترف الأمين)، وفي رواية قال: ان الله يحب المؤمن المحترف (الكليني، 1365ه، صفحة 113) وقال ايضا: (إن افضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده) (الكليني، 1365ه، صفحة 113).

ويعد الانفاق العام من السياسات المالية الوطنية التي تتخذها البلدان لغرض دعم السياسة المالية الوطنية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتحسين الحياة العامة من انفاق الدول على المشاريع التي تخدم عامة المواطنين وتحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بحيث يخدم هذا الانفاق الصالح العام ؛ لأن تلك الأموال يتشارك فيها الجميع بحسب طبيعة مصدرها مثل الموارد الطبيعية أو المشاريع الربحية أو الضرائب، وتبرز وظيفة الدولة في توفير حياة كريمة وضمان توزيع وتوفر فرص العمل لعامة الناس ؛ فتعمل البلدان على توسيع الانفاق العام بحيث يشمل جميع القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع معين دون آخر، و القران الكريم يشجع على الإنفاق في سبيل الله، إذ يعد من الأعمال التي تقرب العبد الى الله كما في قوله تعالى **(الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)(البقرة: 261)** **وقوله تعالى (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)(النساء: 32)** أي لكل شخص نصيب وحظ من الثواب على حسب ما كلفه الله من الطاعات يحسن تدبيره، وقيل: لكل شخص نصيب من نعيم الدنيا كالتجارات والزراعات، واسألوا من فضل الله ان يعطيكم مثل ذلك من فضله، بشرط ان لا يكون فيه مفسدة لكم ولا لغيركم (الطبرسي، 1415هـ، صفحة 74).

ومما لا شك فيه أن البنية الأساسية الجيدة تساعد على تحقيق نهضة اقتصادية وعمرانية يلزم لتحقيقها توافر العناصر اللازمة من مصادر قوى رخيصة يمكن الافادة منها بشكل جيد من قبل المواطن وتخدم عامة الناس مثل توافر مصادر الطاقة وضمان وجود اتصالات ونقل بين المناطق، فضلًا عن الاهتمام بمياه الشرب والصرف الصحي وتقديم الخدمات الصحية و التعليمية، وجميع تلك الخدمات تدخل في ميدان مشاريع البنى التحتية التي تضمن العيش الكريم للمواطن وتساعده على القيام بالأعمال و المهام بشكل جيد داخل المجتمعات مما تحقق التنمية الاجتماعية، وتسهم بجعل الحياة أكثر رفاهية ويسرا مع إيجاد فرص عمل مناسبة يستطيع بها الموطنون أن يضمنوا طريقة العيش الكريم و الحصول على مرتبات تسد حاجاتهم اليومية و المعيشية (صالح، 2006م، صفحة 206)

لذا فإن تحقيق التشغيل الكامل من أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الانفاق العامة بصورة خاصة، فالتشغيل الكامل لا يقصد به انعدام البطالة بصفة كاملة، ولكن تعني ايجاد فرصة لكل من يرغب بالعمل، وتظهر أهمية سياسة الانفاق العام في تأثيرها بمستوى تشغيل الأيدي العاملة بمدى مساهمتها في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة أقصى استفادة ممكنة ويتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج، وتعتمد الدراسات التي تتعلق بالإنفاق العام وعلاقته بتوفير فرص العمل على جانبين : الأول يتمثل في تحديد السعر والأجور الخاصة بالعمل ومدى ملاءمتها لطبيعة العمل، والجانب الثاني يتعلق بكمية أو مستوى التشغيل وطبيعة الأعمال التي يشتغلون فيها (عايب، 2010م، صفحة 157)

والإنفاق يسهم بتنشيط حركة الاقتصاد، مما يؤدي الى خلق فرص عمل، ويتم تحفيز الطلب على السلع والخدمات عندما ينفق الأفراد ومن ثمّ تعمل الشركات على توظيف المزيد من العمال.

ويؤدي الانفاق العام على مشاريع البنى التحتية دورًا رئيسًا في توفير فرص العمل بواسطة عدة طرق وهي: (رشيد و كريمة، 2017م، الصفحات 18-21)

1. تمويل المشاريع العامة: عندما تعمل البلدان على تمويل مشاريع البنى التحتية التي تخدم الصالح العام مثل إنشاء الطرق والجسور ومحطات المياه والصرف الصحي و المستشفيات و المدارس والجامعات فإن ذلك يخلق فرصا مباشرة في مجال تشغيل الأيدي العاملة سواءً أكان التوظيف في القطاع العام الذي يتطلب تشغيل وإدارة هذه المشاريع أو العمل في القطاع الخاص أو العمل في قطاع البناء و القطاعات التي ترتبط به، لذا نجد القران الكريم يشير الى أهمية التعاون و التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع، فقوله تعالى **(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ و التقْوَىٰ)**(المائدة: 2)
2. الاستثمار في الخدمات العامة: تقدم الاستثمارات العامة في القطاعات المختلفة مثل الصحة والتربية و التعليم فرصة كبيرة لتشغيل الأيدي العاملة في البلد من طريق توظيف هؤلاء في إدارة هذه الموارد أو العمل أو الإنتاج؛ لأن أغلب البلدان تعتمد بشكل كبير على

الاستثمار في تلك القطاعات لتوفير فرص عمل للمواطنين، بحيث لا يمكن لأي بلد أن يوظف أو يشغل جميع مواطنيه في القطاع العام، وإنما يجب تفعيل القطاعات الأخرى لكي تستوعب الأيدي العاملة في البلد.

3. دعم الأسواق وتحقيق الوضع التنافسي: تسهم البنية التحتية الجيدة بتحسين الوضع الاقتصادي والقدرات التنافسية للدول المختلفة، بحيث يقدم الانفاق العام على الاسواق خدمة كبيرة للمواطنين من تنشيط القدرات الشرائية وتفعيل العمل في الأسواق وتشجيع التبادل التجاري وفتح الأسواق أمام السلع و البضائع، كما تسهم عملية دعم الأسواق في خفض عملية الانتاج مما يشجع على ظهور شركات جديدة وفتح آفاق جديدة للعمل، ويشدد القران الكريم على أهمية العدل والإنصاف في المعاملات التجارية، يقول الله تعالى **(وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ)**(البقرة: 282) ويحرم الغش والاحتيال في الأسواق، فقوله تعالى **(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ)**(المطففين: 1)

المطلب الثاني: تحسين البنية التحتية

مفهوم البنية التحتية

تستعمل كلمة البنية التحتية للإشارة الى البنية التحتية للنقل (الطرق والجسور و المطارات و الموانئ وسكك الحديد)، و الاتصالات و الإسكان وتوليد وتوزيع الكهرباء وغيرها من المشاريع التي تخدم المواطنين ، وتكون مشاريع البنية التحتية مشاريع ضخمة كالسدود والطرق السريعة والموانئ الضخمة ومحطات الكهرباء الكبيرة، أو مشاريع أصغر كالطرق السريعة الفرعية للارتباط بالطرق السريعة الكبيرة (رشيد و كريمة، 2017م، صفحة 14)

وتعرف البنية التحتية: (بأنها مجموعة من المكونات المادية للأنظمة المترابطة التي توافر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة أو تحسين ظروف الحياة المجتمعية، والبنية التحتية تسهل انتاج البضائع والخدمات بالإضافة الى توزيع المنتجات في الأسواق، إضافة الى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالمدارس و المستشفيات) (رشيد و كريمة، 2017م، صفحة 14)

ويصف رواد التنمية الاقتصادية الاوائل مثل (رزنشتين- رودان وراغنار نوركسه و البرت هيرشمان)، البنية التحتية: (بأنها رأس المال الاجتماعي، تمييزًا لها من رأس المال الخاص الذي يتمثل في أصول مؤسسات القطاع الخاص في معدات و الآت ومبان وغيرها) (الوصال، 2018، صفحة 19)

والبنية التحتية هي الدعامة الرئيسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وتعد عاملًا مهمًّا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتُعد الخطوة الاولى في مسيرة تطور المجتمعات، ومطلبًا رئيسيًّا للتنمية الاقتصادية، وتعد فرنسا أول من وظفت مصطلح البنية التحتية في عام 1927م (يوسف، 2020، صفحة 78)

تعد البنية التحتية مهمة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ لأنها تسهم بشكل مباشر في التجديد الحضري و الاقتصادي، وفي الواقع لا يمكن تصور الحياة و التجدد الثقافي دون خدمات المياه والكهرباء والاتصالات والنقل والصرف الصحي، وتعد هذه الخدمات ضرورية لحماية البيئة، مثل البرامج الصحية وجمع القمامة وإعادة تدويرها، فضلا عن المساهمة المباشرة في زيادة الإنتاجية الاقتصادية للمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلاتها تعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الظروف المعيشية للأفراد ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني (رشدي، 2006، صفحة 47)

ومن أسباب أهمية البنية التحتية أن يدفع الإنسان بصفته فردا ومواطنا في بلد ما ثمنها ويتعاون مع الآخرين في استخدامها، مثل وسائل النقل ونظام النقل بشكل عام، و هو أمر ضروري لتحقيق البنية التحتية و توفير الحيوية الاقتصادية لمختلف قطاعات الأعمال، وتتم آلية الدفع بقيام الحكومات والشركات بفرض ضرائب على أي خدمات مقدمة للمواطنين للمساعدة في دفع تكاليف البنية التحتية و الحفاظ على استدامتها.

وقد نجد أن الإسلام يؤكد على اهمية توفير البنية التحتية الاساسية كالطرق والمرافق العامة والخدمات الاساسية لتحقيق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يتطلب وجود بنية تحتية كالموانئ والمطارات والاتصالات فإنه يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل التجارة والاستثمار مما يعزز التنمية الشاملة، ويتطلب توفير بنية تحتية في

مجالات الصحة والتعليم والمستشفيات والمدارس والجامعات إذ يسهم برفع مستوى الخدمات الصحية و التعليمية و هو أمر اساسي في تحقيق الرفاه للمجتمع وتعزيز الأمن و الاستقرار.

ولا شك أن أحد الأهداف المشروعة هو النمو السكاني و الاستثمار في خيرات الأرض المفيدة لتحقيق مشيئة الله تعالى، وهذا أحد الأهداف المذكورة في أكثر من موضع في القرآن الكريم، وقال تعالى(**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**)(هود: 61) ، أي هو الذي ابتدأ خلقكم من الارض ؛ لأنه خلق آدم من الارض، ومرجع نسبكم إليه، (واستعمركم فيها) أي جعلكم عمار الارض، بأن مكنكم من عمارتها، وأحوجكم الى السكنى فيها، وقيل: وأعمرها لكم مدة إعماركم، وقيل ايضا: وأطال فيها أعماركم، ويراد بها أمركم عن عمارتها بما تحتاجون اليه من المساكن والزراعات وغرس الاشجار، لأنه سبحانه امتن على عباده بأنْ مكنهم من عمارة الارض (الطبرسي، 1415هـ، صفحة 230) قال بعض علماء الشافعية: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله سبحانه وتعالى على الوجوب، فالآية تؤكد وجوب عمارة الأرض (الكيا الهراسي، 1405ه، صفحة 226) وقد أولت الشريعة الإسلامية الاهتمام الأعظم بعنصر الفرد البشري، وجعلته أهم أركان البناء و التعمير، وبصلاحه يصلح العالم، وتنتظم شؤونه، وقد وردت بعض الآيات التي تشير الى إعمار الارض .

وقوله تعالى (**ثُمَّ جَعَلْناكُم خَلائِفَ فِي الأَرضِ مِن بَعدِهِم لِنَنظُرَ كَيفَ تَعمَلونَ**)(يونس: 14) أي بمعنى منحناكم كل الفرص للهداية وللاستقامة وللسير في طريق الله، واراد الله ان تواجهوا التجربة فيما اراد لكم من حركة العقل والروح والحياة، ولتدركوا ان الله استخلفكم في الأرض من بعدهم من أجل ان تعمروا الأرض على اساس كلمته وشريعته (السيد فضل الله، 1998، صفحة 280)

وقوله ايضًا(**وَهُوَ الَّذي جَعَلَكُم خَلائِفَ الأَرضِ وَرَفَعَ بَعضَكُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجاتٍ لِيَبلُوَكُم في ما آتاكُم إِنَّ رَبَّكَ سَريعُ العِقابِ وَإِنَّهُ لَغَفورٌ رَحيمٌ**)(الانعام:165) أي ان الله سبحانه وتعالى جعل الناس يخلف بعضهم بعضا أي الجماعات اللاحقة التي تخلف الجماعات المتقدمة، على أساس التتابع التاريخي في حركة الوجود الإنساني، أي الإنسان يستخلف الإنسان لضمان تطور الحياة (ورفع بعضكم فوق بعض) أي ان من خصائص البشر في جميع مراحل الحياة، في اختلاف درجاتهم في المواهب والكفاءات الذاتية وفي القدرات المالية والجسدية، وفي المواقع الجغرافية والاجتماعية والسياسية، فإن هذا التنوع لا يختص بمرحلة زمنية عن مرحلة زمنية اخرى (السيد فضل الله، 1998، صفحة 202)

وقوله تعالى (**وَاذكُروا إِذ جَعَلَكُم خُلَفاءَ مِن بَعدِ عادٍ وَبَوَّأَكُم فِي الأَرضِ تَتَّخِذونَ مِن سُهولِها قُصورًا وَتَنحِتونَ الجِبالَ بُيوتًا فَاذكُروا آلاءَ اللَّـهِ وَلا تَعثَوا فِي الأَرضِ مُفسِدينَ**)(الأعراف:74) يراد بهذه الآية المباركة ان لا تنسوا نعمة الله عليكم بأن اورثكم الارض بعد قوم عاد الجبابرة، وبعد ان اهلكهم نتيجة كفرهم وعنادهم، وأسكنكم الارض كي تشيدوا من أرضها المنبسطة قصورًا، وتنحتون من الجبال بيوتًا ؛ لأنها تدوم اكثر، وتكون ادفأ في الشتاء وأبرد في الصيف، واذكروا نعمة الله عليكم ولا تكثروا في الأرض فسادًا (السبزواري، صفحة 165)

الخاتمة

وجدنا أن الإسلام وضع الشروط وقدم الحلول لكل حالة اجتماعية أو مشكلة يعاني منها المجتمع، وتهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة سياسة الإنفاق العام في الإطار الإسلامي بحيث يصبح الإنفاق أحد أهداف الدول الإسلامية والهدف الأهم في المجال الاقتصادي، بما في ذلك توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة، بما في ذلك الحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية الاقتصادية، كما يسهم الإنفاق العام في النمو الاقتصادي و الاستقرار والذي يؤدي دورًا مهمًّا في رفع مستويات المعيشة وخلق فرص العمل.

1. النتائج

من دراستنا لبيان دور الإنفاق العام في القضاء على الفقر توصلنا الى اهم النتائج:

1. إن للإنفاق العام دورا كبيرا في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي ويؤدي دورا رئيسا في تحسين المستوى المعيشي وخلق فرص العمل.

2. تمثل أهمية سياسة الإنفاق الحكومي بوصفها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لأي بلد والتي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
3. تناولت الدراسة أثر الإنفاق العام في القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمعات من منظور القران الكريم و الروايات، وتبرز أهمية الإنفاق العام بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية وعنصرا مهما في التغيرات السياسية و الاقتصادية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تطور البلد في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولما لها من دور في توفير فرص العمل وزيادة تشغيل الأيدي العاملة.
4. تبين لنا أن إقامة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية هي احد الجوانب المهمة التي تقوم بها الدولة للقضاء على الفقر، و هي الدعامة الرئيسية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وعامل مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتُعد الخطوة الاولى في مسيرة تطور المجتمعات.
5. وتعد البنى التحتية بأنها المكونات المادية للأنظمة الاقتصادية المترابطة والتي توفر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة أو تحسين الظروف المعيشية للأفراد.
6. وقد نجد أن الإسلام يؤكد على اهمية توفير البنية التحتية الاساسية من مثل الطرق والمرافق العامة والخدمات الاساسية لتحقيق العدل و المساواة للجميع دون تمييز.
7. ان القران الكريم أشار في الكثير من النصوص الى أن أحد الأهداف المشروعة هو النمو السكاني و الاستثمار في خيرات الأرض المفيدة لتحقيق مشيئة الله تعالى، وهذا أحد الأهداف المذكورة في أكثر من موضع في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)، فضلا عن عشرات الآيات القرآنية التي تتحدث عن تسخير الكون للإنسان.
8. إن الكثير من الاحاديث النبوية تشير الى تحقيق الاستدامة في الموارد البيئية و التي تحث على إعمار الارض بالزراعة.
9. وضحت الدراسة أن للإنفاق دورا في توفير فرص العمل، ووظيفة الدولة في توفير حياة كريمة وضمان توزيع وتوفر فرص العمل لعامة الناس فتعمل البلدان على توسيع الانفاق العام بحيث يشمل جميع القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع معين دون آخر.
10. للإنفاق العام أهمية كبيرة وبالخصوص في الدول الإسلامية، كونه عونا للفقراء والمحتاجين من توزيع تلك النفقات من الزكاة على المحتاجين وتوفير فرص العمل.
11. يعد الاستثمار في مشاريع البنية التحتية و المرافق العامة احد اهم عناصر التنمية الصناعية و الاقتصادية و الاجتماعية في أي بلد، وتوفر هذه المشاريع الخدمات العامة التي تعود بالنفع على عامة سكان البلد، مثل المياه والكهرباء و التعليم والصحة.
12. بينا دور الانفاق العام في كيفية القضاء على الفقر من طريق ترفيع أجور الأسر الفقيرة، إذ يسعى الانفاق العام الذي تقوم به الحكومات إلى ضمان حق الأسر في العيش الكريم من خلال توفير بعض الأموال التي تساعد تلك العوائل على مستلزمات الضرورية في الحياة.
13. توصلنا ايضًا الى إن للإنفاق دور في توفير برامج الحماية الاجتماعية إضافة الى مجموعة من الاجراءات العامة التي تهدف إلى مواجهة هشاشة حياة الأفراد و الأسر من خلال توفير تأمين اجتماعي وتكافل اجتماعي وغيرها من البرامج التي توفر دخلًا إضافيًا للأسر الفقيرة الذي يساعد على تحسين مستوى معيشتها.
14. تولي الحكومات في البلدان المختلفة أهمية كبيرة للإنفاق العام على القطاعات الصحية والتعليمية، وهذا يعود بالفائدة للمواطنين تحت خط الفقر.

1. المراجع

ابراهيم بن احمد برهان الدين. (1418ه). المبدع في شرح المقنع. دار الكتب العلمية.

ابن بابويه الصدوق. (1403ه). من لا يحضره الفقيه. قم : مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين.

ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي. (بلا تاريخ). *الاحكام السلطانية*. القاهرة: دار الحديث.

أبو الحسين أحمد بن فارس. (1969م). معجم مقاييس اللغة. تأليف تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.

ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. (1415هـ). *تفسير مجمع البيان*. بيروت: مؤسسة الاعلمي.

احمد عبد الله سلمان، و سامر سليم كاظم. (1996م). تحليل وقياس اثر الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات قطاع التربية والتعليم في العراق. جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد.

احمد فريد مصطفى، و سهير محمد السيد. (1989م). *الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

اسماعيل أيت باسو واخرون. (2021). مفهوم الحماية الاجتماعية مقاربة سوسيو تاريخية. مجلة العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي المانيا، العدد/ 21.

اسماعيل عبيد حمادي. (2000). الاهمية التطبيقية لمؤشرات التنمية البشرية. ورقة مقدمة الى الندوة العلمية المنعقدة في بيت الحكمة.

اعمال مائدة مستديرة. (2009م). *الصحة وحقوق الانسان، اشكاليات الانفاق الصحي في مصر*. القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

البنك الدولي. (2007). الانشاء والتعمير. التقرير السنوي للبنك الدولي 2007.

الحر العاملي. (1414هـ). *وسائل الشيعة*. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

السيد هاشم البحراني. (1415هـ). *البرهان في تفسير القران*. قم: مؤسسة البعثة.

السيد يوسف عبد المجيد فتحي. (2012م). دور الانفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم الحالة المصري بالمقارنة ببعض التجارب الدولية. جامعة القاهرة- كلية الادارة والاقتصاد.

العلامة المجلسي. (بلا تاريخ). بحار الانوار.

ايناس ناجي حمد، داود ملا حسنى، و احمد كريمي. (2024). *دور الانفاق العام في القضاء على الفقر من منظور القرآن الكريم والروايات*. https://doi.org/10.31185/lark.3843

ايناس ناجي حمد، و مهند حميد عبيد. (2024). دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر الافكار الالحادية. *مجلة لارك*. https://doi.org/10.31185/lark.3716

(2005). الصحة حقا من حقوق الانسان . تأليف تقرير الدورة التدريبية حول الصحة وحقوق الانسان للمهنين العراقين. عمان.

حسين حمدان عبد اللطيف. (1986). الضمان الاجتماعي. بيروت: الدار الجامعية.

حميد ناصر الزري. (1998م). مفهوم العمل في الاسلام وأثره في التربية الاسلامية. الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والاعلام.

حيدر عادل صادق ، وحمدية شاكر مسلم صادق ومسلم. (2022). *توظيف الانفاق الحكومي وتحليل فاعليته، دراسة وصفية تحليلية في وزارة الصحة*. مجلة كلية دجلة الجامعة المجلد 6/ العدد1.

رشدي صالح عبد الفتاح. (2006). التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء والتشغيل والنقل. القاهرة: اتحاد المصارف العربية.

زيادة كوثر. (2017). واقع سياسة التشغيل في الجزائر ما بين 2010-2014. مجلة العلوم الانسانية- العدد- 48 / المجلد -12.

سعد بن علي بن محمد الشهراني. (2022). العمل في الاسلام - قيمته- ماهيته- شروطه . مجلة اداب الفراهيدي/ جامعة تكريت/ المجلد14/ العدد 49.

صادق مهدي السعيد. (1966). العمل والضمان الاجتماعي في الاسلام. بغداد: مطبعة المعارق.

عبد الحميد براهيمي. (1997م). *العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الاسلامي*. بيروت: دار العلم.

عبد الفتاح صالح. (2006م). *التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية بنظام البناء و التشغيل ونقل الملكية (B. O. T)*. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

عبد المطلب عبد المجيد. (2005م). اقتصاديات المالية العامة. القاهرة: الدار الجامعية.

علي بن محمد بن علي الكيا الهراسي. (1405ه). احكام القران. بيروت: دار الكتب العلمية.

فاخر عاقل. (1974). التربية قديمها وحديثها.

فتحي متولي يوسف. (2020). التمويل الاسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية دراسات حالة المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية.

فراح رشيد، و فرحي كريمة. (2017م). الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للارادة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية. عمان: دار اليازوردي.

كمال الدين الوصال. (2018). البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات.

لبنى محمد عبد المجيد. (بلا تاريخ). تمكين جمعيات المرأة من مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية - العدد السادس - الكلية الاجتماعية- جامعة حلوان.

مازن علي احمد، و فالح مراد. (2023م). سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق. مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 6/ العدد 2.

مجموعة من المؤلفين. (بلا تاريخ). *نضرة النعيم في مكارم اخلاق الرسول الكريم*. السعودية: دار الوسيلة.

محمد حسين السيد فضل الله. (1998). من وحي القران. بيروت: دار الملاك.

محمد ابراهيم العصفور. (2011). تمويل التعليم والدعم الحكومي. الرياض: جامعة الملك سعود.

محمد السبزواري. (بلا تاريخ). ارشاد الأهان في تفسير القران. بيروت: دار التعارف.

محمد باقر بن محمد تقي المجلسي المجلسي. (1983م). *بحار الانوار*. بيروت: مؤسسة الوفاء.

محمد بن يعقوب الكليني. (1365ه). *الكافي*. طهران: دار الكتب الاسلامية.

محمد جواد مغنية. (1983م). التفسير المبين. بيروت: دار الكتاب الاسلامية.

منال الفاروق. (2001). سياسات المؤسسات الاهلية في تمكين المرأة. المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر/ كلية الخدمة الاجتماعية -جامعة الفيوم.

ناصر مكارم الشيرازي الشيرازي. (2013م). *الامثل في تفسير كتاب الله المنزل*. بيروت- لبنان: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

وليد عبد الحميد عايب. (2010م). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي*. بيروت: مكتبة حسن العصرية.

References

A group of authors (undated). Nadrat al-Na'im fi Makarim Akhlaq al-Rasul al-Karim. Saudi Arabia: Dar al-Wasila.

Abdel Fattah Saleh (2006). Bank Financing for Infrastructure Projects under the Build-Operate-Transfer (BOT) Model. Beirut: Union of Arab Banks.

Abdel Hamid Brahimi (1997). Social Justice and Development in Islamic Economics. Beirut: Dar Al-Ilm.

Abdul Mutalib Abdul Majeed (2005). Public Finance Economics. Cairo: University House.

Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib Al-Mawardi (undated). Al-Ahkam Al-Sultaniyyah (Sultanic Rulings). Cairo: Dar Al-Hadith.

Abu Al-Hussein Ahmad bin Faris (1969 AD). Dictionary of Language Standards. Edited by: Abdul Salam Muhammad Harun. Beirut: Dar Al-Fikr.

Abu Ali Al-Fadl bin Al-Hasan Al-Tabarsi (1415 AH). Tafsir Majma' Al-Bayan (Explanation of Majma' Al-Bayan). Beirut: Al-A'lami Foundation.

Ahmed Abdullah Salman and Samer Salim Kazim (1996 AD). Analysis and Measurement of the Impact of Government Spending on Some Indicators of the Education Sector in Iraq. University of Wasit / College of Administration and Economics.

Ahmed Farid Mustafa and Suhair Muhammad Al-Sayyid (1989 AD). Financial Economics between Theory and Practice. Cairo: Shabab Al-Jami'a Foundation. Ismail Ait Basou et al. (2021). The Concept of Social Protection: A Socio-Historical Approach. Journal of Social Sciences, Arab Democratic Center, Germany, Issue 21.

Al-Hurr al-Amili (1414 AH). Shia Methods. Ahl al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.

Ali bin Muhammad bin Ali Al-Kia Al-Harasi (1405 AH). The Rulings of the Qur'an. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Enas Naji Hamad and Muhannad Hamid Obaid. (2024). The Role of Social Media in Spreading Atheistic Ideas. Lark Journal.

Enas Naji Hamad, Dawood Mulla Hosni, and Ahmed Karimi. (2024). The Role of Public Spending in Eradicating Poverty from the Perspective of the Holy Qur'an and Hadiths.

Fakher Aqil (1974). Education, Old and New.

Farah Rashid and Farhi Karima (2017). Public-Private Partnerships: A Tool for Modern Willingness in Public Utilities and Infrastructure Project Creation. Amman: Dar Al-Yazurdi.

Fathi Metwally Youssef (2020). Islamic Finance and Its Contribution to Financing Infrastructure Projects: Case Studies of the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies.

Haider Adel Sadiq and Hamdiya Shaker Muslim Sadiq and Muslim. (2022). Employing Government Spending and Analyzing Its Effectiveness: A Descriptive-Analytical Study in the Ministry of Health. Journal of Dijlah University College, Volume 6, Issue 1.

Hamid Nasser Al-Zari. (1998). The Concept of Work in Islam and Its Impact on Islamic Education. Sharjah: Publications of the Department of Culture and Information.

Health is a Human Right. Authoring a Training Course Report on Health and Human Rights for Iraqi Professionals. Amman(2005).

https://doi.org/10.31185/lark.3716

https://doi.org/10.31185/lark.3843

Hussein Hamdan Abdul Latif. (1986). Social Security. Beirut: University House.

Ibn Babawayh Al-Saduq (1403 AH). Man La Yahduruhu Al-Faqih (Man La Yahduruhu Al-Faqih). Qom: Islamic Publishing Foundation affiliated with the University of Teachers.

Ibrahim bin Ahmed Burhan al-Din (1418 AH). The Creative Explanation of Al-Muqni'. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Ismail Obaid Hammadi (2000). The Practical Importance of Human Development Indicators. A paper presented at the scientific symposium held at Bayt al-Hikma.

Kamal Al-Din Al-Wasal (2018). Infrastructure and Public Investment in the Arab World: Between the Necessity of Development and the Dilemma of Financing. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

Lubna Muhammad Abdul Majeed (undated). Empowering Women's Associations to Address the Needs and Problems of Women in Local Communities. Journal of Studies in Social Work and Humanities - Issue 6 - Faculty of Social Sciences - Helwan University.

Manal Al-Farouk (2001). Policies of Civil Society Organizations in Empowering Women. The Twelfth Annual Scientific Conference/Faculty of Social Work - Fayoum University.

Mazen Ali Ahmed and Faleh Murad (2023). Government Spending Policy on Education and its Role in Developing the Education Sector in Iraq. Journal of Dijlah University College, Volume 6, Issue 2.

Muhammad Al-Sabzawari (undated). Irshad Al-Ahan fi Tafsir Al-Quran (Guidance of the Insults in the Interpretation of the Qur'an). Beirut: Dar Al-Ta'aruf.

Muhammad Baqir bin Muhammad Taqi Al-Majlisi Al-Majlisi (1983). Bihar Al-Anwar (Bihar Al-Anwar). Beirut: Al-Wafa Foundation.

Muhammad bin Ya'qub Al-Kulayni (1365 AH). Al-Kafi (The Clear Interpretation). Tehran: Dar Al-Kutub Al-Islamiyyah.

Muhammad Hussein al-Sayyid Fadlallah (1998). From the Inspiration of the Qur'an. Beirut: Dar al-Malak.

Muhammad Ibrahim Al-Asfour (2011). Financing Education and Government Support. Riyadh: King Saud University.

Muhammad Jawad Mughniyah (1983). Al-Tafsir Al-Mubeen (The Explained Interpretation). Beirut: Dar Al-Kutub Al-Islamiyyah.

Nasser Makarem Al-Shirazi Al-Shirazi (2013). Al-Amthal fi Tafsir Al-Quran (The Best Interpretation of the Revealed Book of God). Beirut, Lebanon: Al-A'lami Publications Foundation.

Proceedings of a Roundtable. (2009). Health and Human Rights: Problems of Health Spending in Egypt. Cairo: Egyptian Initiative for Personal Rights.

Rushdi Saleh Abdel Fattah (2006). Bank Financing for Infrastructure Projects under the Build-Operate-Transfer (BOT) Model. Cairo: Union of Arab Banks.

Saad bin Ali bin Muhammad Al-Shahrani (2022). Work in Islam - Its Value, Nature, and Conditions. Al-Farahidi Literature Journal, Tikrit University, Volume 14, Issue 49.

Sadiq Mahdi Al-Saeed (1966). Work and Social Security in Islam. Baghdad: Al-Ma'ariq Press.

Sayyid Hashim al-Bahrani (1415 AH). Al-Burhan fi Tafsir al-Quran. Qom: Al-Ba'tha Foundation.

Sayyid Youssef Abdel Majeed Fathi (2012). The Role of Government Spending in Raising the Efficiency of Education: The Egyptian Case in Comparison with Some International Experiences. Cairo University, Faculty of Management and Economics. Al-Majlisi. (undated). Bihar al-Anwar.

The World Bank (2007). Construction and Reconstruction. World Bank Annual Report 2007.

Walid Abdul Hamid Ayeb (2010). The Macroeconomic Effects of Government Spending Policy. Beirut: Hassan Al-Asriya Library.

Ziadah Kawthar (2017). The Reality of Employment Policy in Algeria between 2010 and 2014. Journal of Humanities, Issue 48, Volume 12.